من عدن إلى بيروت.. جهود حكومية لإنقاذ القطاع المصرفي من عبث أذرع إيران

البنك يحذّر أن محاولات الانتقاص من صلاحياته واستقلاليته تمثل تهديداً مباشرا للقطاع المصرفي

الأمناء / نيوزيمن

وجّه البنك المركزي اليمني بالعاصمة عدن تحذيرًا شديد اللهجة مما وصفها بـ«التداعيات الخطيرة لحملات التشويه والتحريض» التي طالته على خلفية الأحداث الأخيرة في أسواق الصرف.

وأصدرت إدارة البنك، الاثنين الماضي، بيانًا صحفيًا عقب الانتقادات الحادة التي وُجّهت لها على خلفية التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار صرف العملات الأجنبية بالمناطق المحررة يومي الجمعة والسبت الماضيين، حيث وُجّهت اتهامات للبنك بالتباطؤ في التدخل لضبط الأمر.

وردًا على ذلك، حذّرت إدارة البنك المركزي في بيانها من أن «حملات التشويه والتحريض» تهدد بشكل مباشر الاستقرار النقدي والاقتصادي، مؤكدة أن محاولات الانتقاص من صلاحيات البنك واستقلاليته تمثل تهديدًا مباشرًا للقطاع المصرفي باعتباره عصب الحياة الاقتصادية.

تحذيرات إدارة البنك تُشير إلى التهديدات التي تحيط بالقطاع المصرفي في اليمن بعد المتغيرات الدولية خلال الفترة الماضية تجاه الملف اليمني، وعلى رأسها التصنيف الأمريكي لميليشيا الحوثي، أحد أذرع إيران في المنطقة، كمنظمة إرهابية أجنبية.

تصنيف تبعته سلسلة عقوبات أصدرتها الخزانة الأمريكية بهدف التضييق المالي على مصادر تمويل الميليشيا، طالت اثنين من البنوك التجارية في اليمن بتهمة تقديم تسهيلات مالية للميليشيا الحوثية، في حين باتت جميع البنوك والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في اليمن تحت مجهر الرقابة الأمريكية.

وفي هذا السياق، كشفت مصادر إعلامية عن لقاءات جمعت رئيس الوزراء سالم بن بريك في العاصمة الأردنية عمّان، الشهر الماضي، مع مسؤولين أميركيين ووفد من وزارة الخزانة الأمريكية، ناقش التزام المؤسسات والشركات والبنوك التجارية العاملة في اليمن بالإجراءات والعقوبات الأميركية.

وقالت المصادر إن وزارة الخزانة الأميركية لديها قائمة من الملاحظات حول عدد من مؤسسات تجارية وبنوك، بعضها تمارس نشاطها بالمناطق المحررة، تدور حولها شكوك بتقديمها تسهيلات مالية للميليشيا الحوثية، وإن الوزارة قد تصدر بحقها عقوبات مستقبلاً إذا لم توضح طبيعة علاقاتها بالميليشيا.

ويؤكد خبراء ومتابعون للشأن الاقتصادي أن التوجه الأمريكي لخنق مصادر تمويل ودعم الميليشيا الحوثية الموالية لإيران مثل الدافع الأهم لعودة نشاط البنك المركزي

خبراء : التوجه الأمريكي لخنق مصادر تمويل الحوثيين مثل الدافع الأهم لعودة نشاط البنك المركزي بعدن

- التحذيرات التي أطلقها مركزي عدن بخطورة الحوثي على القطاع المصرفي هي ذاتها التي أطلقها مصرف لبنان من بيروت

اليمني في عدن وبقوة خلال الفترة الماضية، وأجبر أكبر البنوك التجارية على الامتثال لأوامره خوفًا من العقوبات الأمريكية.

مشيرين إلى أن التوجه الأمريكي، ومن خلفه الغرب والمجتمع الدولي، يسعى إلى تقوية الحكومة اليمنية والبنك المركزي في عدن لفرض سلطتها ورقابتها على القطاع المصرفي كاملًا، محذّرين من أن أي فشل في هذا الملف يُهدد مستقبل القطاع بأكمله ويهدد بعزل اليمنيين عن القطاع المالي العالمي.

وهو تحذير سبق أن وجّهه البنك المركزي بالعاصمة عدن أكثر من مرة، حيث أشار البنك، أواخر مارس الماضي، إلى وجود تحديات كبيرة تواجه البنوك اليمنية في الحفاظ على علاقاتها مع البنوك المراسلة في الخارج، نتيجة المخاطر المرتبطة بالإجراءات الإرهابية للمليشيات الحوثية.

اللافت في هذا السياق، أن التحذيرات التي يطلقها البنك المركزي من عدن بشأن خطورة تأثير ذراع إيران في اليمن، المتمثل بجماعة الحوثي، على القطاع المصرفي، كانت ذاتها التي أطلقها الثلاثاء الماضي، من بيروت، مصرف لبنان (البنك المركزي)، من الذراع الآخر لإيران والمتمثل بحزب الله.

حيث أصدر مصرف لبنان تعميمًا بمنع إدخال أي أموال إلى القطاع المصرفي من جهات أو منظمات لبنانية خاضعة لعقوبات دولية، لاسيما العقوبات الأمريكية، ولا سيما العقوبات الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأميركي.

محذّرًا من أن السماح بدخول هذه الأموال من شأنه أن يعرّض علاقات المصارف اللبنانية المراسلة في الخارج للخطر، خصوصًا مع المصارف الأميركية التي تتولى عمليات التحويل بالدولار الأميركي.

ويشير حديث مصرف لبنان إلى محاولته تأكيد تحييد القطاع المالي في لبنان عن الأنشطة المالية التي تقوم بها هيئات وجمعيات مالية تابعة لحزب الله، وعلى رأسها ما تُسمى بـ«جمعية القرض الحسن»، حيث سبق للمصرف أن وجّه تعميمًا إلى المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية بعدم التعامل مع هذه الكيانات.

تكثيف الضربات الجوية وتحرك بري شامل ..

تحليل أمريكي يضع خطة استراتيجية تمتد ١٥ شهرا لتحرير اليمن من الحوثيين

(الامناء /خاص:)

حذر خبير في منتدى الشرق الأوسط من أن التهديد الحوثي في البحر الأحمر أصبح يشكل خطرًا مباشرا على الأمن الدولي والتجارة العالمية، داعيًا الولايات المتحدة إلى اعتماد خطة استراتيجية شاملة تتجاوز الضربات العسكرية المحدودة.

وأشار التحليل، الذي أعده إريك نافارو، إلى أن الميليشيا صعّدت هجماتها خلال يوليو 2025، مستهدفة سفنًا دولية وناقلات بحرية، في مؤشر واضح على استمرار الحوثيين في تصعيد العنف بدعم إيراني، وسط تقاطع مصالح إقليمية ودولية تشمل إيران والصين.

وأكد المنتدى أن البحر الأحمر يعد ممرًا حيويًا يمر عبره نحو 15% من التجارة العالمية، وأن استمرار الهجمات الحوثية يرفع تكاليف الشحن والتأمين، ويؤجج التضخم، مهددًا استقرار اقتصادات إقليمية ودولية.

ولفت التحليل إلى أن دعم القوات اليمنية الأكثر فاعلية ضد الحوثيين، مثل المقاومة الوطنية بقيادة نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، وألوية العمالقة، والقوات في مأرب، وقوات المجلس الانتقالي، يُعد شرطًا أساسيًا لنجاح أي خطة أمريكية، مع التأكيد على أن التنسيق السياسي مع مجلس القيادة الرئاسي يمنح الغطاء اللازم لتفعيل هذه القوات على الأرض.

ويقترح نافارو خطة استراتيجية تمتد 15 شهرًا، تشمل تكثيف الضربات الجوية والعمليات السيبرانية، وتوسيع الدعم للقوات اليمنية، وفرض مناطق حظر بحري حول موانئ الحوثيين، بالتوازي مع حملات دبلوماسية وإعلامية لعزل الميليشيا وتجفيف مصادر تمويلها.

كما تشمل الخطة الاستثمار في موانئ بديلة مثل عدن والمكلا، وزيادة الضغط على سلطنة عُمان لوقف تهريب الأسلحة الإيرانية، وتعزيز التحالف البحري الإقليمي بقيادة أمريكية.

وختم نافارو تحليله بالقول: «هزيمة الحوثيين ضرورة حتمية وليست خيارًا ثانويًا»، محذرًا من أن أي تراخ أمريكي سيُفسر كضعف ويفسح المجال أمام نفوذ إيراني وصيني أكبر في طرق التجارة الدولية.